

# The Dialectic between the Use of Force and the Law in International Relations: Managing the Crisis of Activating the Mechanisms of International Humanitarian Law in the Arab-Israeli Conflict Studying the Gaza War 2023

Hader Hassan Hassan Dawoud \*

Master's degree in political science at the Faculty of graduate African Studies-Bachelor's degree  
Faculty of law-Cairo University.

Received: 1 Jun. 2023; Revised: 12 Aug. 2023; Accepted: 25 Sep. 2023.  
Published online: 1 Dec. 2023.

**Abstract:** This research seeks to study the impact of the rules of the use of force in international relations in accordance with the rules of international law on the idea of collective security under the policies of competition and permanent international balances of power in the Security Council and the effectiveness of their application between the theoretical text and practical reality, applied to the study of the state of the Palestinian-Israeli conflict and the effectiveness of international rules in managing the war crisis in Gaza 2023, in order to provide an analysis of the texts of the rules of international law and the positions of the major countries towards the issue of the Palestinian-Israeli conflict, the study is divided into two researches, where the first the international law in armed conflicts and the mechanisms of its application, the second topic is presented The reasons for the outbreak of war, its risks and current policies to resolve the crisis and impose a truce ‘

The study relied mainly on the crisis management methodology to analyze the extent to which the causes of the outbreak of war are related to the policies of the balance of major powers that it follows in dealing with issues in the Security Council, the risks of continuing that crisis on collective security, the positions of major countries in resolving the Gaza war crisis that has erupted since the seventh of last October, and the extent of their application of the rules of international law in armed conflicts.

This study concluded that the United Nations is at risk of ending its work, like its predecessor, the league of nations, as a result of the inability of the Security Council due to the policies of its permanent members double standards in managing crises of armed wars and preventing their outbreak, and therefore the inability to provide security protection to the community and the groups addressed to it, which is largely manifested since the outbreak of the conflict historically until the ongoing war, and its inability to impose a truce.

**Keywords:** Gaza war 2023-rules of international conflicts-crisis management.

\* Corresponding author E-mail : Hader785@gmail.com

## الجدلية بين إستخدام القوة والقانون فى العلاقات الدولية : إدارة أزمة تفعيل آليات القانون الدولى الإنسانى فى الصراع العربى الإسرائيلى دراسة حرب غزة 2023

هدير حسن حسن داود

باحث ماجستير العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا- وبكالوريوس كلية الحقوق- جامعة القاهرة  
خريجة برنامج إيراسموس الإتحاد الأوروبى- ودورات العلوم الأمنية والإستراتيجية- وإدارة الأزمات  
وصناع القرار- وأساليب الفكر والدراسات الإستشرافية، بأكاديمية ناصر العسكرية المصرية- مصر.

**المخلص:** يسعى هذا البحث إلى دراسة أثر قواعد إستخدام القوة فى العلاقات الدولية وفقاً لقواعد القانون الدولى على فكرة الأمن الجماعى فى ظل سياسات تنافس و توازنات القوى الدولية الدائمة بمجلس الأمن ومدى فاعلية تطبيقها بين النص النظرى والواقع العملى، بالتطبيق على دراسة حالة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ومدى فاعلية القواعد الدولية فى إدارة أزمة الحرب المندلعة بغزة 2023 ، وذلك من أجل تقديم تحليل لنصوص قواعد القانون الدولى ومواقف الدول الكبرى تجاه قضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى ، وتنقسم الدراسة إلى مبحثين ، حيث يعرض المبحث الاول قواعد القانون الدولى فى النزاعات المسلحة وآليات تطبيقه ، ويقدم المبحث الثانى أسباب إندلاع الحرب ومخاطرها والسياسات الحالية لحل الأزمة وفرض الهدنة ، وقد اعتمدت الدراسة بشكل اساسى على منهجية إدارة الأزمة لتحليل مدى إرتباط أسباب إندلاع الحرب بسياسات توازن القوى الكبرى التى تتبعها فى تناول القضايا بمجلس الأمن ، ومخاطر استمرار تلك الأزمة على الأمن الجماعى ، ومواقف الدول الكبرى فى حل أزمة حرب غزة المندلعة منذ السابع من أكتوبر الماضى ، ومدى تطبيقها لقواعد القانون الدولى فى النزاعات المسلحة.

وخلصت هذه الدراسة إلى ان الأمم المتحدة عرضة لإنهاء عملها أسوة بسابقتها عصابة الأمم ، نتيجة لعجز مجلس الأمن بسبب سياسات أعضاءه الدائمة المزدوجة المعايير فى إدارة أزمات الحروب المسلحة ومنع إندلاعها وبالتالي عدم القدرى فى توفير حماية الأمن الجماعة والفئات المخاطبة به ، والتى تتجلى بشكل كبير منذ إندلاع الصراع تاريخياً حتى الحرب الجارية ، وعجزها عن فرض الهدنة.

**الكلمات المفتاحية:** حرب غزة 2023- قواعد النزاعات الدولية - إدارة الأزمة.

### المقدمة

بالرغم من وجود قواعد للقانون الدولى وأحكامه بشأن الصراعات المسلحة وإعترافه بشرعية حركات التحرير داخل الدولة المنقوص أهليتها لفقدائها أحد أركانها وهى سلطة تحكم الدولة ، بجانب جزء من الإقليم واقع تحت إحتلال قوى / أو دولة أخرى معتدية ، بجانب توافر الأركان الأخرى وهى الشعب ، والتكيف بين أفراد الشعب راغب فى العيش معا على أرض إقليم الدولة، والجدير بالذكر أن استمرار النزاعات المسلحة تهدد فكرة الأمن الجماعى التى هى السبب الرئيسى فى نشأة الأمم المتحدة وجهاز مجلس الأمن فى القانون الدولى المعاصر كآلية لتحقيقه من خلال مبدأ تحريم إستخدام القوة فى العلاقات الدولية ووضع حالات محددة مشروعة فيها إستخدام القوة فى نص المادة السابعة فقرة 2 من الميثاق الأسمى ، والذى أُسس على مبادئ القانون الدولى المعاصر الخاصة بإحترام سيادة الدول، والدفاع الشرعى من الإعتداء، بالإضافة للتدخل الدولى الإنسانى كأحد الموضوعات المستحدثة بالقانون الدولى المعاصر ولم تكن متواجدة فى القانون الدولى التقليدى السابق والذى ساد فيه مبدأ الحد من إستخدام القوة الذى أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وفشل عصبة الأمم وحلها نتيجة فشلها فى تحقيق هدف منع نشوب الحرب، وبعد الحرب الباردة وتزامن ظهور الموجة الثانية من الإقليمية بنشأة الإتحاد الأفريقى وظهور الموجة الثالثة من العولمة الخاصة بنشر سياسة المنتصر الأمريكى الخاصة بشروطية المساعدات والتحول الديمقراطى والإقتصاد الذى لا حول له، وبالتالي أثر ذلك على إستخدام ثغرات مبادئ التدخل الإنسانى سلباً و إستخدام إستثناءات إستخدام القوة فى الصراع فى خارطة توازن القوى ، أتت أهمية الدراسة الزمانية والمكانية فى تسليط الضوء على ثغرات القواعد الدولية وإستخدامها من قبل القوى الكبرى فى توازنات القوى المنتجة للنزاع، بالإضافة لآثار استمرار حرب غزة ، بهدف الوصول لحل يفرض الهدنة ويحد من آثارها.

### مشكلة الدراسة

على الرغم من وجود قواعد حاكمة للنزاعات الدولية إلا أن تظل مشكلة عدم فاعلية تنفيذ قواعد القانون الدولى على حالة الصراع الفلسطينى الإسرائيلى المستمر منذ 1967 حتى حرب غزة 2023، وكيفية إدارة أزمة تلك الحرب فى ظل عدم فاعلية قواعد القانون الدولى فى النزاعات المسلحة .

## تساؤلات الدراسة

في ظل سعي لتحليل القواعد الحاكمة للنزاعات المسلحة ، يأتي التساؤل الرئيسي للدراسة للتعرف على إلى أي مدى يؤثر تفعيل قواعد القانون الدولي في إدارة أزمة حرب غزة الحالية ، في ظل إنقسام مجلس الأمن نتيجة التنافس العالمي بين الكتلة الشرقية من والكتلة الغربية من جانب آخر حول المكانة العالمية والسيطرة على هذه القضية ؟ للاجابة عن هذا التساؤل يطرح البحث عددا من التساؤلات الفرعية كالتالي:

- 1- ما هي القواعد القانونية الحاكمة للنزاعات الدولية المسلحة والآليات المنفذة لها ؟
- 2- ما هي أسباب ظهور الأزمة ومخاطرها ومواضع خروج أطراف النزاع على قواعد القانون الدولي في النزاعات المسلحة؟
- 3- ما المواقف والسياسات الحالية لحل الأزمة ؟

## منهج الدراسة

تستخدم الدراسة المنهج إدارة الأزمات الدولية ، بجانب استخدام المنهج الإسقرائي و الإستدلالي(الوصفي التحليلي) يمكن دراسة المبادئ والنصوص الخاصة بالمبادئ محل الدراسة، كما نستعرض من خلال مختلف الأحداث الإنعكاس على الواقع الحالي.

تقسيم الدراسة :

- للإجابة عن التساؤل البحثي الرئيسي والتساؤلات الفرعية، ينقسم البحث إلى مبحثين و ثلاثة مطالب كالتالي:
- المبحث الأول : قواعد القانون الدولي الحاكمة لإستخدام القوة في النزاعات المسلحة وآلياته و القانون الدولي الإنساني.
- المطلب الأول: القواعد الحاكمة لإستخدام القوة في النزاعات المسلحة
- المطلب الثاني : قواعد القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة:
- المطلب الثالث: آليات تطبيق قواعد القانون الدولي في النزاعات المسلحة
- المبحث الثاني : أسباب إندلاع أزمة الصراع والمخاطر والحلول الحالية بشأنها .
- المطلب الأول : أسباب إندلاع أزمة الصراع في غزة
- المطلب الثاني : مخاطر الأزمة
- المطلب الثالث: السياسات الحالية لحل الأزمة
- إضافة إلى خاتمة توجز أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

## المبحث الأول

قواعد القانون الدولي الحاكمة لإستخدام القوة في النزاعات المسلحة وآلياته  
وقواعد القانون الدولي الإنساني.

### المطلب الأول:القواعد الحاكمة لإستخدام القوة في النزاعات المسلحة

نصت المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة على ما عُرف بـ "مبدأ حظر إستخدام القوة في العلاقات الدولية" ، الذي ينص على " تحريم إستخدام القوة أو اللجوء إلى القسر المسلح كوسيلة لحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية" ، وبالرغم من أن تلك المادة في الميثاق الأممي من القواعد الأمرة ، إلا أنها أوردت المادة عدة إستثناءات لإستخدام القوة في حالات تأكيدية للمبدأ ذاته أكثر من كونها خروجاً عليه<sup>1</sup> وهي:

أ - **حالة استخدام القوة بواسطة الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة :** حيث نص الميثاق في فصله السابع على " إن لمجلس الأمن إستخدام القوة برأ وبحراً وجواً لإعادة السلم والأمن الدولي إلى نصابهما، كما أن للجمعية العامة بالتطبيق لقرار الإتحاد من أجل السلم أن تأمر، عند شلل مجلس الأمن أو فشله بسبب إستخدام حق الفيتو باستخدام القوة المسلحة ، كذلك لمجلس الأمن استخدام المنظمات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائماً، ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه"<sup>2</sup>(م1/53).

ب- **حالة الدفاع الشرعي :** حيث نص الميثاق على " أنه ليس فيه ما يضعف أو ينقص من الحق الطبيعي للدول فرادى أو مجتمعين ، في الدفاع عن أنفسهم إذا إعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي" (م51)، وتتمثل حالة الدفاع الشرعي في الرد عن طريق استخدام القوة على أي إعتداء حال وقائم من جانب الغير ، وذلك لوقف العدوان وردعه، وأنه لا يجوز التذرع به ضد عدوان لم

<sup>1</sup> أشرف عرفات أبو حجازة ، إيمان فريد الديب، " الوجيز في قانون التنظيم الدولي"، القاهرة : كلية الحقوق جامعة القاهرة، الطبعة الثانية، 2011، ص 60

<sup>2</sup> أحمد أبو الوفاء الوسيط في القانون الدولي العام ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2012، ص 552 : 554.

يبدأ بعد أى (فكرة الدفاع الشرعى الوقائى أو المانع ) درءاً لإساءة إستخدامه ، واللجوء إليه لتحقيق أغراض توسعية ، أو لتغطية سياسة من سياسات القوة، بالنظر إلى ماسبق فى تجربة منظمة عصبة الأمم التى تم إحلالها نتيجة لذات السبب الذى كان طابع قواعد القانون الدولى التقليدى وأدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية وتعريض الأمن الجماعى الدولى لأهوال الحروب، وهو ذاته الأمر الذى ساهم فى التحول لقواعد القانون الدولى المعاصر الذى مبدأه الأساسى هو تحريم إستخدام القوة المشار إليه آنفاً، والشاهد إستخدام إسرائيل له كذريعة للإبادة الجماعية فى غزة التى تقوم بها ، بحجة الدفاع الإستباقى عن نفسها من هجمات حماس<sup>3</sup>.

ت- **إستخدام القوة بناءً على طلب الدولة ذاتها:** لا شك أن تحريم استخدام القوة أو التهديد بها، قصد منه الإستخدام القسرى لها، أى ذلك الذى يتم ضد إرادة الدولة المعتدى عليها أو المهتدة بها، فإذا كانت الدولة المتدخل فيها هى التى طلبت ذلك، فإن أساس القاعدة السابقة، يكون قد زال ، وبالتالي يكون إستخدام القوة مشروعاً فى هذه الحالة، على أن ذلك قد يؤدى إلى إساءة إستخدامه، والشاهد على ذلك ، تدخل الإتحاد السوفيتى فى أفغانستان فى الثمانينات متذرعاً بأن ذلك تم بناء على طلب من الحكومة الأفغانية، لكن بمجرد دخول قواته المسلحة تم إعدام رئيس هذه الدولة<sup>4</sup>.

ث- **استخدام القوة للتخلص من السيطرة الإستعمارية :** أكدت منظمة الأمم المتحدة والكثير من المنظمات الدولية الأخرى على شرعية كفاح الشعوب للحصول على إستقلالها والتخلص من السيطرة الإستعمارية الأجنبية والإحتلال الحربى ، بكل الوسائل الممكنة بما فى ذلك **استخدام الكفاح المسلح**<sup>5</sup>. تلك هى أهم الحالات المشروعة لإستخدام القوة التى يبيحها القانون الدولى بطريقة مشروعة، تجدر الإشارة أن تحريم استخدام القوة على الصعيد الدولى ، يعنى عدة أمور<sup>6</sup> هى :

- أن العدوان لا يمكن تبريره لأى سبب إقتصادى أو سياسى ، أو عسكرى أو لغيره من الأسباب ومن آية طبيعة كانت .
- أن العدوان يعد جريمة ضد سلامة وأمن الإنسانية.
- أن العدوان يرتب المسؤولية الدولية للدول والأفراد المتسببين فى حدوثه.
- وأخيراً، أن الآثار المترتبة على العدوان (كاحتلال أو ضم الأراضى أو الحصول على مغانم إقتصادية ) لا يجوز الإعتراف بها ، باعتبارها غير مشروعة فما بنى على باطل فهو باطل<sup>7</sup>.

#### - أهم المشكلات التى يثيرها استخدام القوة على الصعيد الدولى

- **العلاقة بين المتحاربين:** يؤدى نشوب نزاع مسلح إلى جعل العلاقات السياسية بين المتحاربين سيئة وزيادة حد التوتر فيما بينهم ، خاصة العلاقات العسكرية بين الأطراف المتحاربة ، حيث يهدف قانون الحرب إلى إيجاد حل وسط بين إعتبارين متناقضين ، فمن ناحية بما أن النتيجة التى يهدف إليها كل محارب هى تحقيق النصر على الطرف الآخر ، وجب إعطاؤه وضماً يسمح له بوضع كل الإمكانيات والوسائل التى تحقق له ذلك، ومن ناحية أخرى ، تقضى الإعتبارات الإنسانية بضرورة إحترام الحياة الإنسانية وذلك بتجنيبها كل أنواع المعاناة غير المفيدة<sup>8</sup>. مما يعنى ذلك إذا أن كل نزاع مسلح يحتم ضرورة التوفيق بين الضرورات الحربية والمقتضيات الإنسانية الأولية ، وهكذا فيما يتعلق بسير العمليات العسكرية إذا حشدت الأطراف المتحاربة كل الوسائل الكفيلة بتحقيق النصر العسكرى ، فإن ذلك لا يعنى أن حريتهم فى هذا المقام غير مقيدة ، كذلك يجب التمييز فى جميع الأحوال بين الأشخاص المشتركين فى العمليات العسكرية والسكان المدنيين الذين يجب تجنيبهم آثار الحرب بقدر الإمكان، وبالتالي إتخاذ الإحتياطات الضرورية التى تكفل تحقيق ذلك ، لذلك يجب عدم إستخدام أسلحة التدمير الشامل لأنها، بسبب قوتها العمياء تمس قوتها الأطراف المتحاربين وغير المتحاربين المدنيين، ومصدر لأنواع المعاناة غير المفيدة ، كذلك القسوة غير الضرورية ، وهو ما نصت عليه المواد أرقام (4 ، 32 : 34) من قواعد الحرب البرية التى تبناها مجمع القانون الدولى عام 1880، كذلك على الأطراف المتحاربة عدم إستخدام الأسلحة غير المفيدة ، كاستخدام الغازات الخانقة والحرب البكتريولوجية، والقذائف التى تنمو وتتسطح فى جسم الإنسان .
- **الإحتلال الحربى :** يعتبر الإقليم محتلاً إذا أصبحت الدولة التى ينتمى إليها لا تستطيع على إثر الغزو الذى تقوم به الدولة المعتدية ، ممارسة سلطاتها العادية فوقه من الناحية الواقعية والفعلية ، ومع قيام الدولة الغازية بحفظ النظام، نصت المادة 41 من قواعد الحرب البرية التى تبناها مجمع القانون الدولى عام 1880 ، ويفترض صورة الإحتلال فى أمرين:

3 المرجع السابق، ص 552 : 554.

4 أحمد أبو الوفا ، مرجع سابق، ص 552 : 554 .

5 المرجع السابق ، ص 555.

6 أشرف عرفات أبو حجازة ، إيمان فريد النيب، "، مرجع سابق، ص 61.

7 عادل ماجد ، المواجهة القانونية لجرائم الإبعاد القسرى وتهجير السكان فى قطاع غزة، القاهرة: دورية مجلة الملف المصرى الإلكترونية، مركز الأهرام الإستراتيجى، عدد 111، لعام 2023، ص 3:6

، أحمد أبو الوفا، مرجع سابق ، ص 552 : 554

8 المرجع السابق ، ص 5، المرجع السابق ص 566 .

- **حيازة الإقليم وتوافر نية اكتساب السيادة عليه:** وانقضت تلك القاعدة من قواعد القانون الدولي التقليدي التي كانت تبيح اللجوء إلى القوة المسلحة لإحتلال وضم الأراضي ، ومع ذلك قد يترتب على نشوب نزاع مسلح بين دولتين أو أكثر احتلال إحداها لكل أو بعض إقليم الأخرى ، وتقضى أبسط القواعد أن الإقليم يعتبر محتلاً حينما يوضع تحت سلطة الجيش المعادي أو القيادة العسكرية لهذا الأخير من الناحية الفعلية ، وحيث أن سلطة الحكم قد انتقلت إلى المحتل من حيث الواقع ، فعلى هذا الأخير اتخاذ كل التدابير الممكنة لإستعادة وضمان السلامة والنظام العام مع ضرورة احترام القانون الساري في البلد المحتل، كل ذلك مالم توجد ظروف تمنعه من الوصول إلى ذلك منعاً كلياً ومطلقاً.<sup>9</sup>
- ويحكم هذا الإحتلال الحربى العديد من القواعد التي تم تقنين أغلبها في اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949 التي تعرف باسم اتفاقية جنيف الرابعة ، واتفاقية لاهاي بشأن قوانين وأعراف الحرب البرية المعقودة عام 1907 ، وقوانين الحرب البرية التي تبناها مجمع القانون الدولي العام 1880 ، ونصت أهم تلك القواعد في إيجاز ما يلي :
- 1- يجب احترام الأفراد الموجودين في ظل الإحتلال وممتلكاتهم، ولذلك نصت المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه: "لا يحرم الأشخاص المحميون الموجودون في أرض محتلة بأى طريقة من فوائد هذه الإتفاقية نتيجة إدخال أى تغيير ، في مؤسسات أو حكومة الأرض المذكورة ، أو بمقتضى أى اتفاق معقود بين سلطات الأرض المحتلة والقوة القائمة بالإحتلال"<sup>10</sup>.
  - وتنص المادة 49 على أنه "يحظر النقل الإجبارى للأفراد والجماعات، بالإضافة إلى إبعاد الأشخاص المحميين من الأرض المحتلة إلى أرض السلطة القائمة بالإحتلال أو إلى أرض أى بلد آخر، محتلة أو غير محتلة ، بصرف النظر عن دافع ذلك ..."، " لا تبعد السلطة القائمة بالإحتلال ولا تنقل جماعات من سكانها المدنيين إلى الأراضى التي تحتلها"، وتنص المادة 53 على حظر تدمير الممتلكات والأموال "يحظر أى تدمير من قبل السلطة القائمة بالإحتلال للعقارات والممتلكات الشخصية المملوكة للأشخاص العاديين ملكية فردية أو جماعية أو المملوكة للدولة أو لأية سلطة عامة غيرها، أو لمنظمات إجتماعية أو تعاونية، إلا إذا كان لهذا التدمير ضرورة مطلقة بسبب العمليات العسكرية"، وتحظر المادة 46 من اتفاقية لاهاي حظر صريح من مصادر الملكية الخاصة بقولها " يجب إحترام شرف الأسرة وحقوقها وحياة الأشخاص والملكية الخاصة ، بالإضافة إلى المعتقدات والممارسات الدينية ، ولا يمكن مصادرة الملكية الخاصة"<sup>11</sup>.
  - 2- على دولة الإحتلال المحافظة على ممتلكات وأملاك الدولة المحتلة وتديرها باعتبارها مجرد مدير منتفع، لا أكثر ولا أقل، وهو ما نصت عليه اتفاقية لاهاي مادة 55 على أنه " ينظر لدولة الإحتلال على أنها مجرد مدير منتفع للمباني العامة والعقارات والغابات والأموال الزراعية المملوكة للدولة المعادية والواقعة في البلد المحتل ويجب عليها المحافظة على رأس مال هذه الأملاك وإدارتها حسب قواعد الإنتفاع هذه، وتعامل باعتبارها أملاكاً خاصة أملاك البلديات والمؤسسات الموقوفة على الدين والإحسان والتعليم والفنون والعلوم ، حتى لو كان ملكاً للدولة ويحظر كل إستيلاء على مؤسسات من هذا النوع أو على آثار تاريخية أو على أعمال فنية وعلمية أو تدمير هذه الأشياء أو إتلافها عمداً، وينبغى اعتبارها موضوع دعوى قضائية"<sup>12</sup>.
  - 3- فيما يتعلق بالناحية التشريعية ، لا يجوز لسلطة الإحتلال إصدار قوانين أو تشريعات جديدة ، إلا إذا دفعت إلى ذلك أسباب قهرية تتعلق بالنظام العام أو الأمن الحربى (مادة 43 اتفاقية لاهاي ) .
  - 4- ونصت اتفاقية جنيف الرابعة فى مادة 64، وكذلك مادة 23 من اتفاقية لاهاي على " وجوب دولة الإحتلال الإبقاء على المحاكم القضائية فى الإقليم المحتل ، بالرغم من سماح ذات الإتفاقية بعزل القضاة والموظفين من مناصبهم حسب تقدير سلطة الإحتلال م54 وهو أمر متناقض.<sup>13</sup>
- إذاً يتضح مما تقدم أن الإحتلال الحربى يتميز بطبيعته الفعلية وصفته المؤقتة ، ويختلف عن حالة "الضم" من زوايا عديدة وهى :
- الإحتلال كما أشارت الدراسة سابقاً ، هو حالة مادية واقعية مؤقتة، بينما الضم هو بطبيعته دائمة وليس مؤقتاً.
  - لا يترتب الإحتلال حرمان الدولة المحتلة من أراضيها وإنما يؤثر فقط على ممارستها لسيادتها الفعلية ، بينما الضم يترتب عليه اكتساب الدولة القائمة بالإحتلال للأراضى التي ضمتها ودمجتها فى إقليمها.
  - أخيراً يفترض الإحتلال ممارسة كل مظاهر السيادة الفعلية على الإقليم ، بينما الضم يفترض إلى جانب ذلك التصرف فيه<sup>14</sup> .

10 وأحمد أبو الوفا ، مرجع سابق، ص 555 .

11 المرجع السابق ، ص 555، عادل ماجد ، مرجع سابق، ص5.

12 المرجع السابق ، ص556.

13 أحمد أبو الوفا ، مرجع سابق، ص557

14 المرجع السابق، مرجع سابق، ص 557.

14 نفسه ، ص 557 .

• **المقاومة الشعبية للعدوان:** فكما سبق الإشارة القانون الدولي لم يحرم على الدول أن تبادر بمقاومة المعتدى (المحتل) وردعه تطبيقاً لحق الدفاع الشرعى ، فمن الطبيعي ألا يحرم الأفراد العاديين من مقاومة المعتدى إذا لم تفلح جهود الدولة التي ينتمون إليها فى رد العدوان ، أو كوسيلة إضافية لجهود الدولة فى هذا المجال ، أو نتيجة لزوال الدولة فعلاً بسبب إحتلال كل إقليمها ، وتعرف المقاومة الشعبية وفقاً للقانون الدولي " هى عمليات يقوم بها أفراد الشعب العاديين بهدف الضغط على المعتدى وإجباره على التنازل عن الأراضى التي يحتلها أو وقف عدوانه " ، وتشير المقاومة الشعبية ، خاصة فى صورتها المسلحة العديد من المشاكل القانونية منها<sup>15</sup>:

- معرفة الضوابط اللازم توافرها حتى يمكن تطبيق قواعد القانون الدولي الإنسانى على أفراد المقاومة الشعبية ومعاملتهم كأسرى وليس كمجرمى حرب .
- أيضاً مدى مشروعية إنطلاق المقاومة الشعبية من قواعد تتواجد فوق إقليم دولة أخرى تساعدها وتشد من أزرها ، التي أحد أمثلتها إنطلاق بعض فصائل المقاومة الفلسطينية من لبنان للقيام بأعمال فدائية ضد إسرائيل<sup>16</sup>.

وبالتالى قد يظهر للبعض أننا أمام أمرين متناقضين من حيث الظاهر ، الأمر الأول، يقع على عاتق الدولة التي تنطلق منها المقاومة التزام باحترام سيادة الدولة المجاورة لها ، وبالتالي يحتم عليها منع دخول أفراد المقاومة الشعبية إلى إقليم هذه الأخيرة ، و الأمر الثانى هو ، لا يقر أى نظام قانونى بما فى ذلك النظام القانونى الدولي الظلم أياً كانت صورته، وأياً كان فاعله ، مما يعنى ضرورة تسهيل السبيل أمام فصائل المقاومة لمضايقة المحتل وإجباره على إنهاء إحتلاله ، وهو الصورة التي تنطبق على حالة الصراع بين الفلسطينيين أصحاب الأرض وفصائل المقاومة وإسرائيل المحتلة حيث يتجلى الظلم الواضح من الأخير والرغبة الجامحة لسلطات الإحتلال فى طمس ذاتية وشخصية الشعب المحتل ظاهرة وواضحة ، الأمر الذى يدعو إلى القول بأن من حقهم استخدام كل الوسائل التي تمكنهم من إزالة الإحتلال.

#### المطلب الثانى : قواعد القانون الدولي الإنسانى فى النزاعات المسلحة:

• **العلاقة بين المتحاربين:** بشأن تطبيق القانون الدولي الإنسانى على ضحايا الحروب ، تلتزم الأطراف المتحاربة بالعديد من الواجبات التي نصت عليها إتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولان الملحقان بهما عام 1977 ، كما نص على تجنب تدمير الملكية الخاصة أو العامة التي لا تتطلب الضرورات الحربية تدميرها، ومع إتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب المباني المخصصة للعبادة أو العلم أو الأغراض الخيرية أو المستشفيات آثار الحرب ، بشرط عدم استخدامها فى أغراض دفاعية.

وهي الثغرة التي استخدمتها إسرائيل للخروج من المسؤولية الجنائية الدولية عليها فى تدمير المستشفى المعمدانى بفلسطين وغيرها من المستشفيات والمدارس التي تم قصفها برياً وجوياً بحجة إستخدام حماس لتلك المستشفيات لأغراض دفاعية<sup>17</sup>.  
والخلاصة ، أن الأطراف المتحاربة عليها مراعاة ما تقرره قواعد القانون الدولي أثناء الحرب فى علاقاتهم المتبادلة، سواء فيما يتعلق بسيرها أو الآثار المترتبة على إنهاءها.

• **أسرى الحرب:** نصت إتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 على معاملة خاصة لأسرى الحروب ، ويعرف أسير الحرب فى مادة 12 هو " كل مقاتل يقع فى قبضة العدو أو فى أيدي الخصم، ويراعى أن أسرى الحرب يكونون تحت سلطة دولة العدو ، لا تحت سلطة الأفراد أو الوحدة العسكرية التي أسرتهم"، ونصت مادة 19 "تعتبر الدولة الحاجزة مسؤولة عن كيفية معاملتهم ويجب ترحيل أسرى الحرب ، فى أقرب وقت ممكن بعد أسره ، إلى معسكرات تقع فى منطقة تبعد بعد كافياً عن منطقة القتال حتى يكونوا فى مأمن من الخطر" ، على أن يتمتع الأسير بمزايا هي أن يكون المعسكر والأغذية والملابس مناسبة وكافية، وتوفير العناية الصحية والطبية له ، وله حق ممارسة الشعائر والواجبات الدينية ، مع توفير الإتصال بينه وبين العالم الخارجى، ويمكن تكليفه ببعض الأعمال كالزراعة أو النقل أو الخدمات مقابل أجر يمنح له، ونصت الإتفاقية على حالات إنتهاء الأسر وهي : الوفاة ، عودة الأسرى إلى أوطانهم أثناء العمليات القتالية بالنسبة إلى حالة الجرحى الذين لا يرجى شفائهم وذوى الإصابات الدائمة أو الأمراض العقلية أو الذين يحتاجون لفترة علاج طويلة، والإفراج عن الأسرى بعد إنتهاء الأعمال العدائية (عمليات تبادل الأسرى) على أن يكون ذلك دون إبطاء ، مع إقتسام المصاريف بطريقة عادلة بين الدولة الحاجزة والدولة التي يتبعها الأسير.<sup>18</sup>

نصت المادة 8، 10 من إتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 ، "ويتم حماية أسرى الحرب بواسطة دولة حامية وهي دولة يختارها كل طرف من أطراف النزاع ، وفى حالة عدم تعيين دولة حامية ، للدولة الحاجزة أن تطلب من دولة محايدة أن تتكفل بتلك الواجبات المفروضة بمقتضى الإتفاقية ، وفى حالة عدم توافر ذلك أيضاً، فعلى الدولة الحاجزة أن تقبل أن تطلب أو تقبل خدمات المنظمات الإنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر للقيام بواجبات الدولة الحامية "، كما نصت المادة

15 أشرف عرفات أبو حجازة ، إيمان فريد الديب، "مرجع سابق، ص 61

16 أحمد أبو الوفا ، مرجع سابق ، ص 557 .

17 أحمد أبو الوفا، مرجع السابق، ص 557 .

18 المرجع السابق ، ص 559 .

1/81 على " تمنح أطراف النزاع كافة التسهيلات الممكنة من جانبها للجنة الدولية للصليب الأحمر لتمكينها من أداء المهام الإنسانية المسندة إليها بموجب الإتفاقيات وهذا البروتوكول ، بقصد تأمين الحماية والعون لضحايا النزاعات كما يجوز للجنة الدولية للصليب الأحمر القيام بأى نشاط إنساني آخر لصالح هؤلاء الضحايا شرط موافقة أطراف النزاع".<sup>19</sup>

- **الفئات المدنية المحمية (ضحايا الحرب):** تشمل الفئات المحمية هنا جرحى ومرضى ونساء وأطفال وأفراد الخدمات الطبية والدينية ، تقضى مبادئ القانون الدولي الإنسانى على :
    - **مبدأ عدم جواز الخروج على أحكام الحماية المقررة للفئات المحمية:** ويحكم هذا المبدأ ثلاث قواعد، الأولى ،عدم الإضرار بالحقوق الممنوحة للفئات المحمية عن طريق عقد إتفاقيات خاصة بين الأطراف المتحاربة ( مثال إتفاق الهدنة أو نقل الجرحى أو المرضى أو غيرها من الإتفاقيات التى نصت عليها مواد 1/10 ، 3-2/15 ، 3-2/23 ، 3/28 ، 2/31 ، 3-1/36 ، 1:52/37 من الإتفاقية الأولى ، وأى إتفاق يقلل من تلك الحماية يكون غير جائز ،الثانية، قاعدة عدم التنازل عن الحقوق بواسطة الفئات المحمية نفسها ، أى منع ممارسة أى ضغوط مادية أو معنوية من قبل السلطة الحاجزة، الثالثة ، قاعدة تمتع الفئات المحمية بالحماية الواجبة "يجب مراعاته فى جميع الأحوال، أى يجب إحترام تلك الحماية وعدم الخروج عليها تحت أى ظرف من الظروف ، ولأى سبب كان ، طالما الشخص محمياً بقواعد القانون الدولي الإنسانى فإنه يتمتع بالحماية دائما دون إستثناء".<sup>20</sup>
    - **مبدأ استمرار الحماية المقررة للفئات المحمية حتى يزول سبب منحها:** نصت المادة 2 المشتركة من إتفاقيات جنيف الأربع على أن "تتطبق هذه الإتفاقية فى حالة الحرب المعلنة أو أى إشتباك مسلح آخر ينشب بين طرفين أو أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة ، حتى ولو لم يعترف إحداها بحالة الحرب ، وتتنطبق أيضاً الإتفاقية فى جميع حالات الإحتلال الجزئى أو الكلى لإقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة حتى ولو لم يواجه هذا الإحتلال مقاومة مسلحة".<sup>21</sup>
    - **مبدأ الشك يفسر لصالح الشخص المحمي:** نصت المادة 3/5 من إتفاقية جنيف الثالثة على "فى حالة وجود أى شك بشأن إنتماء أشخاص قاموا بعمل حربي وسقطوا فى يد العدو فى إحدى الفئات المبينة فى المادة 4 ، فإن هؤلاء الأشخاص يتمتعون بالحماية التى تكفلها هذه الإتفاقية لحين البت فى وضعهم بواسطة محكمة مختصة"، كذلك نصت المادة 1/50 من البروتوكول على " إذا ثار الشك حول ما إذا كان شخص ما مدنياً أو غير مدنى فإن ذلك الشخص يعد مدنياً".<sup>22</sup>
    - **مبدأ خضوع الشخص المحمي لسلطان الدولة المعنية:** نظراً لأن الحرب هى علاقة دولة بدولة ، وليست علاقة بين أفراد عادييين ، لذا من الطبيعى أن تكون الدولة الطرف فى النزاع هى المسؤولة عن كل ما يحدث للأشخاص المحميين التابعين للطرف الآخر.<sup>23</sup>
- وبالمقارنة بمدى تطبيق مبادئ القانون الدولي الإنسانى السابقة على واقع حرب غزة الأخيرة ، فبشأن الأطراف المتحاربة إلترمت فصائل المقاومة الفلسطينية بالقوانين السابقة بشأن معاملتها مع أسرى اليهود وممتلكاتهم المدنيين والعسكريين بالإضافة لإلتزامهم بتسليم الأسرى المدنيين للسلطات الإسرائيلية بعد توفير الرعاية الصحية لبعضهم ، على التقيض من الطرف الإسرائيلى الذى قام بإعدام الأسرى المدنيين عراة بالشوارع الفلسطينية دون عرضهم لمحاكمة قضائية بحجة الشك فى إنهم من المقاومة الفلسطينية وهم بالأساس أعداد من المدنيين تم ضبطهم بشكل عشوائى ، وهم دور العبادة والمستشفيات كما سبق الإشارة فى مثال المستشفى المعمدانى ، بالإضافة إلى عدم إحترام إتفاق الهدنة ، أما عن الفئات المحمية تم قتل السكان المهجرين قسراً إلى حدود رفح الفلسطينية ، وقطع مصادر الغذاء والمياه والطاقة عن السكان ، بالإضافة لقصف المدارس والأحياء ودور العبادة ، بجانب حصار المستشفيات والأطعم الطبية وإستهداف العاملين بالإغاثة والمراسلين بهدف طمئ شواهد الإبادة من التوثيق، بالتالى يُعد كل ذلك من جرائم الحرب التى تُعاقب القوانين الدولية مُخالفيها من خلال آلياتها التى وضعتها لتطبيقها ، وآتى ذكرها فى المطلب التالى.

#### المطلب الثالث:آليات تطبيق قواعد القانون الدولي فى النزاعات المسلحة

**أولاً: ماهية جرائم الحرب :** إستناداً إلى ما نصت إليه إتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 بموادها رقم 49- 54 ، 50 - 53 ، 129 - 132 ، 146- 149 ، وكذلك البروتوكول الإضافى رقم 1 لعام 1977 المادتان 85-86 بشأن جرائم الحرب والمعاقبة عليها " تعهد الدول بإتخاذ أى إجراء تشريعى لفرض عقوبات جنائية على من يقترب أو يأمر بإقتراح مخالفة جسيمة للإتفاقيات، التى تتمثل فى أفعال عديدة منها : القتل العمد ، التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية ، تعدد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة الجسدية ، تدمير الممتلكات على نطاق واسع وبطريقة تعسفية لا تبررها الضرورات الحربية ، شن هجوم عشوائى أو هجوم عشوائى

<sup>19</sup>ماهر ملندى، ماجد الحمومين، الوجيز فى القانون الدولي الإنسانى، دمشق: الجامعة الإفتراضية السورية ، العام الجامعى 2018 ، <https://pedia.svuonline.org> ، ص 25.

<sup>20</sup> المرجع السابق ، ص 26.

<sup>21</sup> نفسه ، ص 26

<sup>22</sup> نفسه ، ص 27.

<sup>23</sup> نفسه ، ص 30 .



على المنشآت التي تحتوى على قوى خطرة ، نقل السكان المدنيين... إلخ" ، " تعهد الدول بملاحقة المتهمين بارتكاب هذه المخالفات الجسيمة أو الأمر باقترافها وتقديمهم للمحاكمة، أو تسليمهم إلى طرف آخر لمحاكمتهم إذا توافرت لديه أدلة الإتهام الكافية ضد هؤلاء الأشخاص " ، " لا يجوز لأى طرف أن يتحلى أو يُحل طرفاً آخر من المسؤوليات التي تقع عليه أو على طرف متعاقد آخر فيما يخص المخالفات الجسيمة".

أما عن المبادئ التي تحكم العقاب على جرائم الحرب ، الأول : عدم قابلية جرائم الحرب للتعاقب ، وذلك تضييقاً على مرتكبيها وعدم فلتهم من العقاب ، وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 2391 لعام 1968 إتفاقية " عدم قابلية جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية للتعاقب " ، أيأ كان التاريخ الذي تم ارتكابها فيه، مما يعنى أن النظام الذي أرتكب في عهده تلك الجرائم يُحاكم هو ومنفذوها حتى إن تغير وأتى نظام آخر.، الثانية التعاون الدولي بخصوص البحث والقبض وتسليم ومعاقبة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، المبدأ الثالث ، وهو المسؤولية الفردية للأشخاص ، والقواعد الحاكمة لهذه المسؤولية ، الصفة الرسمية للشخص (رئيس دولة أو من كبار موظفيها) لا تصفيه من العقاب ولا سبب لتخفيف العقوبة ، وإن ارتكبها أحد الأشخاص لا يعفى رئيسه من المسؤولية الجنائية إذ علم دون أن يتخذ إجراءات لمنع ذلك أو معاقبة مرتكبيه ، أيضاً إرتكاب الشخص للفعل لتنفيذاً لأوامر الحكومة أو قائده الأعلى.

أيضاً مبدأ " مسؤولية الدولة عن أفعال قواتها المسلحة " تستند هذه المسؤولية إلى المبدأ القاضى بأن الدولة التي ترتكب عملاً عدوانياً تلتزم بتعويض كل الأضرار المترتبة عليه، بغض النظر عما إذا كانت خالفت أو لم تخالف أحد قواعد القانون الدولي الخاص، نستطيع القول بأن هذا المبدأ هو تطبيق للقواعد الثابتة في النظرية العامة للمسؤولية الدولية.<sup>24</sup>

ثانياً: الآليات الدولية : تنقسم إلى آليات قسرية وآليات سلمية

#### أ- الوسائل السلمية

1- المحكمة الجنائية الدولية : وهي المختصة بالمحاكمة عن جرائم الحرب سالفة الإشارة، والهدف من إنشائها هو ردع كل من تسول له نفسه ارتكاب الجرائم السابقة ، والتقليل من حدوث تلك الجرائم ، وتراعى المبادئ العامة لأية قضاء دولي يحاكم مجرمي الحرب وهي : المبدأ الأول : لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص احتراماً لقواعد القانون الدولي الإنساني ، الثاني : مبدأ عدم معاقبة الشخص عن ذات الفعل مرتين ، ويفترض تزامن الإختصاص بين المحكمة الدولية والمحاكم الوطنية ذلك أن وجود القضاء الدولي لا يمنع القضاء الداخلى من محاكمة مجرمي الحرب ، إلا أن المحكمة الدولية لها حق مطالبة المحاكم الوطنية بإحالة الشخص إليها، يعنى ذلك أن معاقبة الشخص من خلال المحكمة الدولية يمنع من معاقبته بواسطة المحاكم الوطنية ، والعكس صحيح إلا إذا كانت محاكمته داخلياً لم يراع فيها عدم الإثحياز والإستقلال الفاعلية، وتسرى الضمانات السابقة في وقت السلم أو في زمن الحرب وسواء الجريمة عادية أو دولية.<sup>25</sup>

2- محكمة العدل الدولية : هي بديل المحكمة الدائمة للعدل الدولي السابقة التي زالت بزوال منظمة عصبة الأمم ، أنشئت كوسيلة لحل المنازعات الدولية بالطرق بالسلمية كفرع من فروع الأمم المتحدة ، ويكون نظامه الأساسى هو ذات النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل ، كذلك مقرها هو نفس مقر المحكمة السابقة لاهاي بهولندا ، وللمحكمة حق الإنعقاد ومباشرة وظائفها فى أى مكان آخر كلما رأت ذلك مناسباً، تتميز المحكمة بخصائص عديدة : تعد المحكمة أداة قضائية رئيسية للامم المتحدة، تقوم بعملها وفق نظامها الأساسى الملحق بميثاق الأمم المتحدة والذي يعد جزء لا يتجزأ منه ، بخلاف نسختها السابقة المحكمة الدائمة، يعتبر جميع أعضاء الأمم المتحدة بحكم عضويتهم فى المنظمة أطراف فى النظام الأساسى للمحكمة ، ويجوز لدولة ليست عضو فى الأمم المتحدة أن تنضم للنظام الأساسى للمحكمة بشروط تحددها الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن، لا يعد وجود محكمة العدل مانع من وجود أجهزة قضائية أخرى وفقاً لمادة رقم 95 من الميثاق، تتكون المحكمة من 15 قاضى تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن من قائمة ترشيح من قبل الشعب الأهلية فى محكمة التحكيم الدائمة ، مع مراعاة عدم التفرقة فى التصويت بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ويراعى فى اختيار المرشحين حصولهم على المؤهل المطلوب سواء فى المناصب القضائية أو من المشرعين المشهود لهم بالكفاءة فى القانون الدولي والخلق العالى ، أن يكون تأليف المحكمة فى جملته كفيل بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية فى العالم، ولا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو من رعايا الدولة التى يباشر عادة فيها حقوقه المدنية والسياسية، يجوز إنتخاب قضاة المحكمة ل تسع سنوات ويجوز لإعادة إنتخابهم، لا يجوز لعضو المحكمة تولى وظائف سياسية أو إدارية ،ول مباشرة وظيفة وكيل أو مستشار أو محام فى أى قضية ، أو الإشتراك فى قضية سبق له أن كان وكيلاً عن أحد أطرافها أو محامياً ، أو سبق عرضها عليه بصفته عضو فى محكمة دولية أو أهلية أو لجنة تحقيق أو أية صفة أخرى وفق مادة 17.<sup>26</sup>

يتمتع أعضاء المحكمة بالإعفاءات الدبلوماسية ، مباشرة القاضى فى عمله بلا تحيز أو هوى، وأنه لن يستوحى غير ضميره ، وحقهم فى أجازات دورية، إلا إنه فى بعض الأحوال يمكن تعيين قاض خاص ، وكذلك عدد من المساعدين، تختص المحكمة بإختصاص قضائى ، الدول فقط دونما عن الكائنات القانونية الأخرى مثل المنظمات الدولية والأفراد والدول التى ليست فى النظام الأساسى للمحكمة لهم حق الدعوى، وإختصاص إفتائى، وتختص بنظر منازعات : تفسير معاهدة من

<sup>24</sup>أحمد أبو الوفا ، مرجع سابق ، ص 557.

<sup>25</sup>إبراهيم رشوان عبد الفتاح، العمليات الإرهابية المحظورة دولياً في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة رسالة ماجستير بكلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، 2022، ص 60.

<sup>26</sup>أشرف عرفات أبو حجازة ، إيمان فريد النيب، "، مرجع سابق، ص 61



المعاهدات ، أية مسألة من مسائل القانون الدولي ، تحقيق لواقعة من الوقائع التي إذا ثبتت فيها خرقاً للإلتزام دولي ، ونوع التعويض المترتب على خرق التزم دولي ومدى هذا التعويض، ويجوز أن تصدر تلك التصريحات دون قيد أو شرط ، أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب دول معينة ، أو أن تقيد بمدة معينة<sup>27</sup>. تجدر الإشارة أن فاعلية أية جهاز قضائي بما في ذلك محكمة العدل تقتضى توافر عدة عناصر : عنصر دستوري أو تنظيمي متمثل في النصوص الحاكمة نشاط هذا الجهاز خاصة في النظام الاساسي للمحكمة ولائحتها الداخلية للمحكمة ونصوص الميثاق ، عنصر هيكلية يتعلق بتشكيل المحكمة وقضااتها ، والدوائر التي يمكن لها تكوينها ، عنصر وظيفي ، يتمثل في إختصاص المحكمة ومدى هذا الإختصاص ، عنصر تعاوني ، أو علائقي ، يتجلى في روح التعاون التي يظهرها أطراف أية قضية في علاقتهم بالمحكمة وذلك بتقديم كل أنواع المساعدة للمحكمة التي تمكنها من إصدار حكمها بطريقة عادلة ، وبما يسمح لها بمعرفة كل خبايا وظروف القضية لنقضى وهي على علم بكل ذلك<sup>28</sup> ، لكن في واقع التطبيق على حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لم يتوافر عنصر التعاون والنزاهة من جانب قضاة محكمة العدل الذين من جنسيات فرنسية وإنجليزية حيث تحيزوا إلى سياسات دول جنسياتهم أثناء عرض قضية حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة بالرغم من تقديم دولة جنوب أفريقيا أسانيد وقائع جرائم الحرب السابق الإشارة إليها علنية .

**3- التحكيم الدولي ، والوساطة ، والمساعي الحميدة ، والجزاءات الاقتصادية :** من منطلق مبدأ الإقتصاص أو المعاملة بالمثل ، ويتخذ إحدى صورتين : الأولى ، جزاء مؤسسى يطبق داخل المنظمات الدولية أو تطبيقاً لقرار صادر عنها يلزم الدول بتطبيقه في نظمها القانونية الداخلية، وفي علاقاتها الدولية مع الدولة أو الدول الموقع عليها جزاء مثال جزاءات يأمر بها مجلس الأمن تطبيقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،الثانية جزاءات غير مؤسسية : وتطبق في العلاقات الثنائية أو الجماعية للدول خارج نطاق المنظمات الدولية أى قرار إبتدته دولة أو الدول المعنية ضد دولة أو دول أخرى مثال قرارات الدول بوقف المعونات الاقتصادية الموجهة لدولة ما ، أو القرووض والتسهيلات الاقتصادية التي تمنحها لها، أو منع حركة التجارة الدولية تصدير وإستيراداً معها، ويوجد ثلاث صور يمكن تطبيقها سواء على مستوى مؤسسى أو على مستوى غير مؤسسى وهي تجميد الأموال ، المقاطعة ، وقف المساعدات الفنية والإقتصادية والمالية<sup>29</sup>.

#### 4- وسائل على مستوى أطراف النزاع: وهي المفاوضات و عقد المؤتمرات الدولية

**ب- الوسائل القسرية :** وصورها المساعدة أو الحماية الذاتية ، ويقصد بها قيام دولة ما(الدولة الضحية) بتصرف قسري تجاه دولة أخرى ( الدولة المرتكبة للمخالفة أو المعتد إرتكابها مخالفة قواعد القانون الدولي) لإعادة الحال إلى ما كانت عليه ، أو لمنع بعض الآثار المترتبة على العمل غير المشروع، أو لجمع أدلة إثبات خاصة به ،أو لمنع تكرار المخالفة الواقعة، صورة التدخل ، أسلوب ضغط تمارسه دولة ضد دولة أخرى لإجبارها على القيام/أو الإمتناع عن فعل، بالتدخل المباشر فوق أراضيها لتنفيذ ذلك باستخدام قوة مسلحة أو الحصار البحري، وأستخدم هذا الأسلوب على الصعيد الدولي لعدة أغراض: نشر سياسة أو أيولوجية دولة أو مجموعة من الدول ، وحماية بعض السكان أو الأقليات بسبب معاملة سيئة يتعرضون لها (نظرية التدخل من أجل الإنسانية ، أو لتحقيق إحترام القانون عند رفض أو عجز السلطات في الدولة المتدخل فيها عن تطبيقه ، أو لمساعدة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها، ويتم ذلك من خلال طلب من الدولة المتدخل فيها أو بالتطبيق لمعاهدة مبرمة ، ويمكن لمجلس الأمن أن يفعل التدخل لقوات لحفظ السلام وبناء السلام في دولة داخلها نزاع مثال حالات الصراع في دارفور وأبى والكونغو، أو تفعيل التدخل الإنساني الذي ويعرف بالتدخل الدولي الإنساني: في معهد داتش الدولي"العمل القسري بواسطة الدول متضمناً إستخدام القوة المسلحة في دولة أخرى بدون موافقة حكومتها سواء كان ذلك بتقويض أو بدون تقويض من مجلس الأمن الأممي،وذلك بغرض منع أو وضع حد للإنتهاكات الجسيمة والشاملة لحقوق الإنسان أو للقانون الدولي الإنساني"، سان ميرفي" التهديد باستخدام أو الإستخدام الفعلي للقوة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بصفة أساسية،بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة من الحرمان الواسع لحقوق الإنسان المعرفة دولياً"، عرفه آدم روبرتس للمفهوم ، بأنه " التدخل العسكري في دولة ما دون موافقة سلطاتها وذلك بغرض منع وقوع معاناة أو ضحايا على نطاق واسع بين السكان"، تعريف أنتوني كلارك أريند روبرت بيك"إستخدام القوة المسلحة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول لحماية مواطني الدولة المستهدفة من وجود إنتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان" ، يتكون من عناصر أساسية ثلاث هم وجود تهديد باستخدام قوى قسري، وجود إنتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان إرادة الدولة المستهدفة بالتدخل: هل كان ضد إرادتها وبدون موافقة سلطاتها.<sup>30</sup>

وإشكاليات هذا التدخل هو إستخدامه زريعة لتدخل القوى الكبرى في الدول النامية، حيث إستخدام ثغرات مبادئ التدخل الإنساني سلباً وإستخدامه في خارطة توازن القوى ،وتمثلت الثغرات في: تحديد طبيعة إنتهاكات حقوق الإنسان الدافعة للتدخل،وتحديد طبيعة التهديد باستخدام القوة والمشروعية القانونية للتدخلات

27أشرف عرفات أبو حجازة ،إيمان فريد النيب،"مرجع سابق ، ص 61

28إبراهيم رشوان عبد الفتاح ، مرجع سابق ، ص 60.

29أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 557 .

30 هدير حسن داود،الأمن الجماعي والتدخل الإنساني ومجلس الأمن:بين النصوص النظرية والتداعيات الواقعية،الجزائر :ملتقى جامعة البويرة 2022 ص5:7

الإنسانية الأحادية) للدول كدبير دفاعي شرعي بهدف إنساني)، فلم تعدد القوى الكبرى بالشروط الخمس الخاصة بالتدخل وهي: إستنفاد الوسائل غير العسكرية، وتحديد الحد الأدنى لخطورة الأوضاع الإنسانية الدافعة للتدخل بحيث يكون التدخل العسكري هو الفرصة الكبيرة لإنهاء الإنتهاك أو الحد منه، ودون أن يؤدي التدخل وقوع أضرار كبيرة بالدولة، وأخيراً تحديد جهة الإختصاص المعنية بحالات التدخل الإنساني خاصة في حالات الدول ذات الحرب الأهلية أو نزاع بين حكومتين على سلطة الدولة الواحدة والتي أشهر نماذجها الدول الأفريقية والإنتقالات العسكرية الغير دستورية، لذلك كانت الآثار على سيادة الدول بأنها منتهكة من قبل الدول الكبرى لإزدواج المعايير كنتيجة لنظام توازن القوى مثال حالة العراق والتدخل من قبل الناتو كمنظمة لا سلطة لها، والآثر على حق تقرير المصير نموذج حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وصمت مجلس الأمن على تجاوزات الإحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني<sup>31</sup>.

وأخيراً، صورة المعاملة بالمثل أو الإنتقام، وهي عبارة عن رد مشروع أو غير مشروع على عمل مخالف للقانون الدولي مثال إحتلال دولة جزء من إقليم دولة معينة فتقوم الأخيرة بإحتلال جزء من إقليم الدولة الأولى، وشروط تلك الأعمال وفقاً لمحكمة التحكيم بين ألمانيا والبرتغال " وجوب أن تكون المعاملة بالمثل رد على عمل مخالف للقانون الدولي، وأن تكون هناك استحالة في الحصول على ترضية بوسائل أخرى، وأن يكون هناك إندثار ظل بدون أي أثر، وأخيراً أن يتوافر التناسب بين العمل غير المشروع والأعمال الإنتقامية التي تستخدم كرد عليها، وبالتالي تطبيقاً على إستمرار تجدد شرارة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أيضاً لم يتناسب ردود فعل إسرائيل في الرد الإنتقامي على فصائل المقاومة الفلسطينية في صراع غزة الأخير منذ بدايته في 7 أكتوبر 2023.<sup>32</sup>

### المبحث الثاني

#### أسباب إندلاع أزمة الصراع والمخاطر والحلول الحالية بشأنها

##### المطلب الأول : أسباب إندلاع أزمة الصراع في غزة

ورغم وضوح ما سبق واستقراره في جبين الإنسانية جمعاء من قواعد للقانون الدولي العرفي والإتفاقي، فإن بعض الدول مازالت تعيش الماضي في صورة الإستعمار التقليدي، وأبت الإستماع لصوت العقل والضمير والقلب والتعلم من دروس الماضي، ومن ذلك حالة إسرائيل التي أذنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3525 في الدورة رقم 30، بسبب قيامها بعدة تصرفات عدت إختراقاً للقواعد الدولية السابق الإشارة إليها، في الأراضي العربية التي احتلتها، خاصة بعد عام 1967: ضم أجزاء من الأراضي المحتلة، إنشاء مستوطنات إسرائيلية ونقل سكان أغراب إليها، تدمير المنازل العربية وهدمها، مصادرة الممتلكات العربية في الأراضي المحتلة ونزع ملكيتها وجميع المحاولات الأخرى الرامية إلى الإستحواذ على الأراضي، وأن مثل هذه التصرفات تعد غير مشروعة، ولا يترتب عليها أي أثر قانوني، ذلك إنه الإحتلال العسكري غير مشروع، وبالتالي فإن الضم يكون كذلك، بالتطبيق لمبدأ عدم جواز ضم الأراضي بالقوة أو عن طريق الحرب، وبالتالي فإن الحركات التي صنفها إسرائيل بأنها إرهابية، تصنف وفقاً للقانون الدولي السابق الإشارة هي حركات مقاومة شعبية للعدوان مشروعة، وبالتالي لا يبرر إنتهاج إسرائيل نهج التهور في عدوانها على الفئات المحمية من المدنيين وفق قواعد القانون الدولي الإنساني.<sup>33</sup>

تجدد الإشارة إلى أن إسرائيل خاضت صراع مستمراً مع الفلسطينيين منذ عام 1967 في أعقاب حرب الأيام الستة، نتيجة لبناء إسرائيل لمستعمراتها في غزة عقب إستيلائها على غزة ووضعها تحت الإدارة العسكرية، وبمرور الوقت مهد إلى ظهور عدة إنتفاضات أو ثورات ضد الإحتلال الإسرائيلي الذي دام منذ عام 1987 وحتى عام 1993، بالإضافة إلى ظهور حماس في السلطة الفلسطينية وهي الجماعة الإسلامية العسكرية الحاكمة لقطاع غزة، هذا النفوذ الذي زاد بعد فقدان فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية قدرتهم على التأثير.

كانت إتفاقية أوسلو 1993، إعلان نهاية الإنتفاضة الأولى، وتأسيس السلطة الفلسطينية بصفتها الكيان الحاكم للشعب الفلسطيني، كما إشتطرت الإتفاقية إعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود، ولكن نتيجة لإخفاق تنفيذ إتفاقية أوسلو بسبب التأخيرات والتوترات الناجمة من إسرائيل على الفلسطينيين، إندلعت الإنتفاضة الثانية في خريف عام 2000 حيث شهدت الفترة عنف مفرط، أدى ذلك لقيام إسرائيل بتحصين حدودها مع غزة وانسحابها عام 2005 من المنطقة بالكامل بعد إحتلال دام قرابة 40 سنة.<sup>34</sup>

وفي 2007 في الصراع الدائر بين فتح وحماس، فرضت حماس سيطرتها على غزة، وبالتدرج تحولت إلى جهة فاعلة هجينة في العملية، كمنظمة إرهابية من ناحية، وكدولة زائلة من ناحية أخرى، وصف ذلك التحول بمسمى " التطور المستمر نحو فقد القوة " حيث أدت الممارسات العدائية بين حماس وإسرائيل إلى حرب غزة

31 المرجع السابق، ص 6.

32 أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 557.

33، أحمد أبو الوفا، مرجع سابق، ص 559

34 دروس من حروب إسرائيل في غزة"، دراسة يقدمها مركز RAND للسياسات العامة، 2017، ص 6

الأولى وإلى عملية الرصاص المصبوب في ديسمبر 2008 ، وهي الحرب التي انتهت بانتصار إسرائيلي وانسحاب لاحق في يناير 2009، ثم عملية عامود الدفاع في نوفمبر 2012 ، ثم عملية الجيش الصامد في 2014 .<sup>35</sup> ، حيث في أعقاب صراع قصير مع حماس، أعلنت إسرائيل فرض منطقة عازلة حول غزة لحماية نفسها من الهجمات الصاروخية وتسلسل المسلحين، لكن المنطقة قللت من مساحة الأراضي المتاحة للناس للعيش والزراعة<sup>36</sup>

ثم نهاية فترة تولى إدارة ترامب رئاسة الولايات المتحدة في 2020، حاول ترامب عقد صفقة عرفت باسم "صفقة القرن" مفادها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ، وبالتالي يعد اعتراف بقيام دولة واحدة ، كإتفاق جديد ملزم يعدل ما تم الإلتزام به في إتفاق السلام بكامب ديفيد في المادة الخاصة بالاعتراف بقيام دولتين دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية ، حيث حاولت الإدارة الأمريكية الضغط على مصر من خلال نزاع سد النهضة بمساومتها في 2019 بعقد إتفاق ملزم لإثيوبيا بحقوق مصر المائية على النيل مقابل توقيع مصر على إتفاق "صفقة القرن" الأمر الذي قامت الدولة المصرية بمناورة الجانب الأمريكي بالحضور دون توقيع لعلها تمام العلم إمتناع الجانب الإثيوبي عن الحضور وتعنته بشأن الحقوق المائية المصرية الأمر الذي أغضب الإدارة الأمريكية وأوقعت عقوبات إقتصادية على إثيوبيا<sup>37</sup>.

في 2021 إندلعت حرب غزة مرة أخرى نتيجة صفقة القرن في ظل إنتخابات الرئاسية الأمريكية ، وبعد إنهيار القبة الحديدية الإسرائيلية أمام صواريخ أطلقتها حماس في مواجهتها، الأمر الذي نجحت مصر في فرض الهدنة ومنع الإجتياح البري الذي كذبت حدوثه حكومة نتياهو الإسرائيلية ، بعدما فشلت فرنسا ودول أخرى في فرض الهدنة ، وحتى على الجانب الأمريكي بعد تولى إدارة بايدن الحالية نظراً لإحراج الإدارة ذات الخلفية الديمقراطية وحقوق الإنسان بإزدواجية معاييرها أمام الإجتياح البري الإسرائيلي بالدبابات للأحياء السكنية بقطاع غزة والذي انكرته إدارة بايدن ونتيجة لإحراجها أمر بايدن نتياهو بوقف الإجتياح وقبول الهدنة المصرية فوراً بنبرة حادة في المكالمات الهاتفية بينهما.<sup>38</sup>

وأخيراً ، هجوم حماس 7 أكتوبر 2023 ، الذي لازال مستمراً حتى الآن واستتبعه الإجتياح البري لإسرائيل لقطاع غزة بالإضافة لمحاولة تهجير الفلسطينيين بقطاع غزة لصحراء سيناء كمحاولة أخرى لفرض الكيان الصهيوني أجدنته في الإستيلاء على كامل فلسطين لتكون دولة إسرائيلية واحدة وطمت لدولة فلسطين بالإضافة إلى إيجاد موطن قدم لها لبناء دولتها من النيل إلى الفرات.

يمكن تلخيص الأسباب لعدة نقاط هي:

- 1- سياسة توازنات القوى والحلفاء الإستراتيجية : والجدير بالذكر أن إسرائيل الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة ، ومصر والعرب هم العدو الأول لإسرائيل والمعرقلين للمشروع الصهيوني لإقامة دولة إسرائيل من النيل للفرات، بجانب سياسات الحلفاء الكتلة الغربية في مواجهة الكتلة الشرقية حيث انجلترا وفرنسا ومساندتهم للموقف الأمريكي تجاه الصراع وتوافق الأجندة السياسية ، وبالتالي نتج إزدواجية المعايير بشأن إحترام حقوق الإنسان والشاهد عدم صدور قرار أممي بفرض الهدنة أو ممارسة الضغوط على إسرائيل لوقف الإبادة الجماعية وإنتهاكات إسرائيل للقانون الدولي سائلة الذكر<sup>39</sup>،
- 2- سياسات التنافس الدولي: نظراً للأهمية الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي المطل على خليج عدن وقناة السويس الممر المائي للتجارة الدولية ورغبة الدول الدائمة العضوية في السيطرة على إدارة هذا الممر لحماية سفنها التجارية ، سواء سيطرة مباشرة ، أو سيطرة غير مباشرة من خلال سياسة الحلفاء الإستراتيجيين السابقة الإشارة بالسبب السابق ، إسرائيل حليف أمريكي في الشرق الأوسط ، وبالتالي على النقيض هي عدو للكتلة الشرقية ، والشاهد دعم إسرائيل للموقف الأوكراني في حرب الغزو الروسي الأوكراني، وإعلان روسيا لدعمها للقضية الفلسطينية وإعتبار إسرائيل كيان مُحتل في مجلس الأمن، الأمر الذي يعكس تنافس الكتلتين في مجلس الأمن وبالتالي تحيز السلوك التصويتي وفقاً لأجندة السياسة الخارجية للكتلتين ، وبالتالي خروج الفيتو الأمريكي في مواجهة أي قرار يدين إسرائيل.<sup>40</sup>
- 3- الأيدولوجية الصهيونية: التاريخية وحلم بناء الدولة من النيل إلى الفرات، حيث كما سبق الإشارة منذ إحتلال فلسطين بعد حرب 1967، ازدادت عدد المستوطنات اليهودية إلى 700 ألف يهودي وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة لعام 2022 ، بالرغم من إعتبار الأخيرة والمجتمع الدولي الإستيطان مخالف لقواعد القانون الدولي ، كما هناك ارتفاع كبير في أعمال العنف التي ينفذها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون ضد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة

35 المرجع السابق ، ص 8.

36 ما هي الأسباب التي دفعت حماس لشن هجومها الخاطف على إسرائيل؟، الموقع الإخباري بي بي سي ، تم نشر التقرير في 2023 ،

<https://www.bbc.com/arabic/articles/c4n6d1jlyeo>

37 هدير داود، أثر الدور المصري في حرب غزة على مفاوضات سد النهضة في ظل إدارة بايدن، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021 ، <https://democraticac.de/?p=77045>

38 هدير حسن داود، "الأمن الجماعي والتدخل..."، مرجع سابق، ص 14.

39 Paul Romita, (DIS)UNITY IN THE UN SECURITY COUNCIL: VOTING PATTERNS IN THE UN'S PEACE AND SECURITY ORGAN , New York: , The City University of New York, 2018. p 48

40, ibid 39, p 48.

- هذا العام، حيث يتم الإبلاغ عن أكثر من 100 حادث شهرياً وفقاً للأمم المتحدة، لذلك كانت أحد أسباب حماس في الهجوم يوم 7 أكتوبر بشكل غير مسبوق ودون سابق إنذار نتيجة لعقود من التوتر بين الطرفين.<sup>41</sup>
- 4- ضعف الوحدة العربية: فضعف وحدة القرار العربي ، وعدم الإكتراث إلى المصلحة القومية وتفضيل المصلحة الوطنية على حساب دول الجوار الأشقاء ساهمت في ضعف القوى المصرية الوحيدة المتحكمة في هذه القضية والقادرة على فرض الهدنة كما فعلت مراراً مثلما في حرب 2021 ، نتيجة إنتهاج الدول العربية مثال الإمارات والسعودية والبحرين سياسة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني في 2021<sup>42</sup> ، وبالتالي إعمالاً لذلك عجزت عن إتخاذ موقف إغاثي داعم للفلسطينيين في الحرب أو مسانداً للموقف المصري بل على النقيض عمدت غلق حدودها وترك مصر في مواجهة خطر فتح معبر رفح من أجل إغاثة الأوضاع الإنسانية الفلسطينية وإستغلال إسرائيل لذلك لتنفيذ مخططاتها في توطين الغزويين في الأراضي المصرية وتحقيق دولتها فيما بعد بإعادة إحتلال سيناء المصرية وضمها للأراضي المحتلة الفلسطينية<sup>43</sup>.
- 5- إضعاف الدولة المصرية: وشغلها بتأمين حدودها من التهديدات المحيطة بها من الجنوب الصراع المسلح في السودان ، وأزمة الأمن المائي ونزاع سد النهضة مع إثيوبيا، وفي الشرق الحرب داخل غزة ، والحدود الغربية المرتبطة بالصراع داخل ليبيا بين حكومتي ليبيا، بجانب تأثرها بأزمة الأوضاع الإقتصادية العالمية نتيجة تداعيات الحرب لروسية الأوكرانية والتنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية السابق الإشارة<sup>44</sup> ، بجانب عبء إستضافة اللاجئين والنازحين من الصراعات في الدول المجاورة على موارد الدولة المصرية من السودان واليمن والفلسطينيين قبل حرب غزة الأخيرة<sup>45</sup>.
- 6- رغبة الشعب الفلسطيني في مقاومة الإحتلال والدفاع المشروع دولياً عن بقاءه وتحرير أرضه : على الجانب الآخر الفلسطيني الذي شعر بتخطيط الجانب الإسرائيلي لطردهم من الضفة الغربية تحقيقاً للسبب السابق "حلم الدولة اليهودية" التي تعرف ب "صفقة القرن" سابقة الإشارة ، من خلال فرض الحصار الكامل على القطاع يشمل منع وصول الغذاء والماء والوقود ، وشن هجمات يومية على المسجد الأقصى عن طريق زيارات اليهود لباحاته ومنع المتشددين منهم المصلين الفلسطينيين حيث إندلعت كثير من الإشتباكات بين المصلين وشرطة الإحتلال ، والشاهد داهمت الشرطة الإسرائيلية المسجد باستخدام قنابل الصوت والرصاص المطاطي بعد خلاف حول الأنشطة الدينية في إربيل الماضي ، وفي عام 2021 ، أثارت غارة إسرائيلية صراعاً واسع النطاق استمر 11 يوماً بين إسرائيل وحماس<sup>46</sup>.

#### المطلب الثاني : مخاطر الأزمة

- 1- **هدم فكرة الأمن الجماعي ونزور بحل الأمم المتحدة**: كنتيجة لحدة التنافس والصراع بين قوى المجلس الخمس وانقسامهم داخل مجلس الأمن إلى كتلتين شرقية وغربية<sup>47</sup>، أصبح مجلس الأمن عاجزاً ويكاد يكون مشلولاً نتيجة لكثرة إنتشار الصراعات المسلحة دون حل جذري لها، مما يعرض منظمة الأمم المتحدة لذات مصير سابقتها عصابة الأمم للإنتهاء نظراً لكونها لم تحقق الهدف الرئيسي التي أنشئت على أساسه وهو تحريم إستخدام القوة وحفظ السلم والأمن الدولي وإحترام سيادة الدول<sup>48</sup>، خاصة الحرب الروسية الأوكرانية كانت حالة ثانية حديثة للحرب الإستباقية على غرار الغزو الأمريكي للعراق حيث أن مبرراتها كانت بمثابة تهديدات ولم تخطر مجلس الأمن وفقاً لقواعد الدفاع الشرعي كتدابير مؤقتة لحين تدخل مجلس الأمن<sup>49</sup>، الأمر الذي شجع إسرائيل في إستمرار عدوانها البري ومخالفة كافة قواعد القانون الدولي للدفاع الشرعي كتدابير مؤقتة للهجوم ، وكذلك قواعد القانون الدولي الإنساني ، وذلك تحت رعاية الحليف

41 bbc ، " أسباب هجوم حماس..."، مرجع سابق ، ص 6.

42 هدير داود، "أثر الدور المصري..."، مرجع سابق، ص 6

43 سلطان عامر، إسرائيل وضعت خطة سرية لترحيل آلاف الفلسطينيين من غزة إلى العريش في سيناء عام 1971 ، وثائق بريطانية ، لندن: موقع بي بي سي الإخباري، 2023 ،

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-67253400>

44 هدير داود، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على حفظ السلم والأمن الدولي منذ 2022، برلين: كتيب الندوة العلمية الموسوم بـ: الصراع الروسي الأوكراني وتداعيات عام من الحرب ، المركز

الديمقراطي العربي، 17 مارس 2022، ص 1:10 ، <https://democraticac.de/?p=88165>

45 هدير داود، أثر النزاع المسلح السوداني على الأمن القومي المصري ، لصراع المسلح السوداني العوامل التداعيات - التحديات، المركز الديمقراطي العربي - كتاب إصدارات إستراتيجية رقم

'0045 27 أغسطس 2023، 82 - 95 ، <https://democraticac.de/?p=91843> ، و المرجع السابق 31، ص 8

46 bbc ، "أسباب هجوم حماس..."، مرجع سابق ، ص 8.

47 richard gowan , Navigating the Storms at the UN Security Council,international crisis group research association,2020,p 5,

<https://www.crisisgroup.org/global/navigating-storms-un-security-council> .

48 مرغني حيزم مجد الدين،رسالة ماجستير"حفظ الأمن الجماعي من خلال ميثاق الأمم المتحدة"،الجزائر: كلية الحقوق ،جامعة الجزائر،2009/2010

49 سلوى يوسف الإكياي ، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي ، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد 4 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 228 - 293

- الأمريكي بمنع صدور قرارات أو ممارسة الضغوط على إسرائيل لفرض الهدنة ، الشاهد واستخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد قرارين يدعون إلى وقف إطلاق النار في غزة، كما استخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) ضد قرارين بشأن أوكرانيا من قبل.<sup>50</sup>
- 2- **بإضافة لارتفاع تدفقات اللاجئين والنازحين سوء الأوضاع المعيشية:** يعتمد نحو 80 في المئة من سكان غزة على المساعدات الدولية، بحسب الأمم المتحدة، كما يعتمد نحو مليون شخص على المساعدات الغذائية اليومية مما يعني صعوبة المعيشة نتيجة الحصار والتجهير القسري، الشاهد في 2021 لم تكن الطاقة متاحة لسكان غزة سوى لمدة 13 ساعة يومياً، وفقاً للصحة العالمية يحتاج الفرد ل 100 لتر يومياً لإحتياجاته ويبلغ متوسط إستهلاك غزة 88 لتراً، أضف إلى ذلك فرض إسرائيل قيود على البضائع الواردة والصادرة من المعابر لمنع وصول الغذاء والماء والوقود<sup>51</sup>، وفقاً للأونروا نزح ما لا يقل عن 109 مليون شخص إلى رفح، على الحدود مع مصر في جنوب غزة في العراء، خلال الأيام الأخيرة<sup>52</sup>.
- 3- **إنتشار جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية :** وقُتل ما لا يقل عن 25 ألف فلسطيني في غزة منذ بداية الصراع، وتشريد 85 في المئة من السكان، ومحاصرة الدبابات الإسرائيلية لمستشفى ناصر والهلال الأحمر الفلسطيني في خان يونس حتى اليوم ال 111 للحرب ، وتقت منظمة العفو الدولية خسائر هجمات الإحتلال يوم 19 و 20 أكتوبر على كنيسة ومبنى سكني ، قُتل في تلك الغارات 46 مدني ، من بينهم 20 طفلاً، وأكبر الضحايا سناً امرأة في ال 80 من العمر، وأصغرهم طفل عُمره ثلاثة شهور<sup>53</sup>، بالإضافة لإستمرار شن مدامات على منازل ومخيمات مدينة جنين والإعتقال العشوائي وهجوم الدبابات على أحياء جنين<sup>54</sup>، وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية قتل أكثر من 21,822 شخص منذ بدء الهجوم، و 56,165 فلسطينياً آخرين أصيبوا<sup>55</sup>.
- 4- **وضع إتفاق السلام " كامب ديفيد على المحك :** حيث نتيجة للهجمات الطائرت المسيرة للحدود المصرية مما ينذر بحرب أخرى بين مصر وإسرائيل ، حيث رغبة إسرائيل في التخلص من اتفاق السلام واحلال صفقة القرن محلها التي تعترف بقيام دولة إسرائيل فقط وعاصمتها القدس وإنهاء حل الدولتين<sup>56</sup> ، بالإضافة لرغبة نظام نتنياهو في البقاء في السلطة والهروب من المسؤولية الجنائية الدولية عليه حول جرائم الحرب ومخالفة قواعد القانون الدولي سألقة الذكر، وإعلان رفضه قيام دولة فلسطينية<sup>57</sup>.
- 5- **عدم إستقرار النظام الدولي :** وغضب الرأي العام الدولي من حكوماتهم نتيجة ازدواجية المعايير تجاه الوضع الإنساني بغزة والتفافه لدعم المقاومة الفلسطينية ، نظراً لعدم تطبيق قواعد القانون الدولي وجزأته السابقة الإشارة في مواجهة الطرف الإسرائيلي المخالف لها، كنتيجة لسبب تهديد فكرة الأمن الجماعي، وذلك بالرغم من استشهاد غوتيريش الشهر الماضي بالمادة 99 من ميثاق الأمم المتحدة التي تمكن الأمين العام للأمم المتحدة من لفت انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ورغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة صوتت بأغلبية ساحقة لصالح وقف إطلاق النار مرتين - المرة الأخيرة تضمنت دعم 153 دولة من أصل 193 دولة القرار - لكن لم يتم اتخاذ خطوات نحو التوصل إلى هدنة. يُذكر أن قرارات الجمعية غير ملزمة، والضغوط الدولية الغربية لقبوله<sup>58</sup>.

#### المطلب الثالث: السياسات الحالية لحل الأزمة

يستمر النزاع المسلح في غزة عقب مرور أكثر من مائة يوم على الحرب منذ بدايته في 7 أكتوبر لم يتمكن مجلس الأمن من إصدار قرار لوقف إطلاق النار رغم الأسباب الإنسانية العاجلة السابق عرضها، رغم تصويت الدول بأغلبية ساحقة لصالح وقف إطلاق النار مرتان كما سبق الإشارة ، ووفقاً لتصريحات الأمين العام الأممي " أن السبب الراجع إلى ذلك ، هو عدم إستجابة أطراف النزاع وتجاهلهم لقواعد القانون الدولي وإستمرارهم رغم تحذيرهم بذلك<sup>59</sup> ، بجانب سياسة إزدواجية معايير الأعضاء الدائمين للمجلس والشاهد المشار إليه سابقاً هو قرارين الفيتو الأمريكي بالرغم من تدهور الوضع الإنساني وإستمرار العنف والإبادة الجماعية

50 سيلين غيريت ، لماذا تواجه الأمم المتحدة انتقادات بسبب أوكرانيا وغزة؟، بي بي سي - الخدمة العالمية 24 يناير/ كانون الثاني 2024،

<https://www.bbc.com/arabic/articles/ckkv0kk7dno>

51 bbc ، " أسباب هجوم حماس ..."، مرجع سابق ، ص 3.

52 الأمم المتحدة: النازحون من غزة "يعيشون في العراء"، موقع بي بي سي الإخباري، تم النشر 31/12/2023، <https://www.bbc.com/arabic/articles/c10y889n0pjo>

53 الموقع الرسمي لمنظمة العفو الدولية ، إسرائيل/الأراضي الفلسطينية المحتلة: "ما من مكان آمن في غزة": الغارات الإسرائيلية غير القانونية تكشف الاستهتار الصارخ بحياة الفلسطينيين، تقرير تم نشره في 2023، <https://2u.pw/4iRs02o>

54 الجيش الإسرائيلي يقتحم جنين مجدداً وسط حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية المحتلة، القدس، موقع بي بي سي الإخباري، <https://www.bbc.com/arabic/live/68044177>

55 bbc ، " الأمم المتحدة: النازحون..."، مرجع سابق ، ص 3.

56 هير داود، "أثر الدور المصري"، مرجع السابق، ص 6.

57 مارك لوين، حرب غزة: نتيناهو يرفض علناً المسعى الأمريكي لإقامة دولة فلسطينية ، القدس ، بي بي سي نيوز ، 19 يناير 2024،

<https://www.bbc.com/arabic/articles/clkwkzjv01o>

58 سيلين غيريت ، مرجع سابق، ص 4.

59 bbc ، " أسباب هجوم حماس ..."، مرجع سابق ، ص 6 ، سيلين غيرت ، مرجع سابق ، ص 3.

للشعب الفلسطيني، بالإضافة لتفعيل الأمين العام المادة 99 من الميثاق للمرة الأولى ، مقرأً بضرورة إدخال إصلاحات إدارية للمنظمة خاصة في آلية مجلس الأمن وضرورة التوسع في المقاعد الدائمة لإمكانية تمثيل أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية غالبية أعضاء المجلس ليتواكب مع متطلبات العصر الحالي، وترك النمط القديم الذي يعود للحرب العالمية الثانية ونشأة المنظمة ، لضمان بقاء واستمرارية المنظمة ودرءاً لحلها كاسبقها عصابة الأمم، من المقرر أن تعقد الأمم المتحدة قمة "المستقبل" في سبتمبر المقبل، والتي تأمل أن تكون فرصة للنظر في إصلاحات الإدارة الدولية وإعادة بناء الثقة.<sup>60</sup>

على المستوى آليات تطبيق قواعد القانون الدولي ، تقدمت دولة جنوب أفريقيا بدعوى في محكمة العدل الدولية في 29 ديسمبر 2023 بشأن انتهاكات إسرائيل لقواعد القانون الدولي و جرائم الحرب<sup>61</sup>، مستندة على تقارير منظمة العفو الدولية والمنظمات الإغاثية في جلستي إستماع بتاريخ 11 و 12 يناير 2024 في مقر المحكمة ب لاهاي ، بالرغم من نفي الإدعاء الإسرائيلي تلك الجرائم بحجة " إنها استخدمت حالة الدفاع الشرعي وفقاً لقواعد القانون الدولي ، إلا أنه حددت المحكمة يوم الجمعة 26 يناير 2024 قراراً تاريخياً يتعلق بطلب جنوب إفريقيا اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العمليات العسكرية في غزة .<sup>62</sup>

أبرز ما قدمته إنداعات جنوب أفريقيا: طلبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية الإشارة إلى تسعة تدابير مؤقتة فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني باعتباره مجموعة محمية بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.: **أولاً**، على دولة إسرائيل أن تعلق فوراً عملياتها العسكرية في غزة وضدها، **ثانياً**، على إسرائيل أن تضمن عدم اتخاذ أي خطوات تعزيباً لتلك العمليات العسكرية، **ثالثاً**، على كل من جمهورية جنوب أفريقيا ودولة إسرائيل، وفقاً لالتزاماتهما بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها- فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني- أن تتخذ جميع التدابير المعقولة التي في حدود سلطاتهما من أجل منع الإبادة الجماعية والمعاوية والإبادة الجماعية، وفقاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، أن تكف عن ارتكاب أي من الأفعال التي تدخل في نطاق المادة الثانية من الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص:

(أ) قتل أعضاء من الجماعة، (ب) إلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة، (ج) إخضاع الجماعة، عمداً، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً. (د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

**خامساً**، على دولة إسرائيل، فيما يتعلق بالفلسطينيين، التوقف عن اتخاذ جميع التدابير، بما في ذلك إلغاء الأوامر ذات الصلة والقيود و/أو المحظورات. كي تمنع: (أ) طردهم وتشريدهم قسراً من منازلهم؛ (ب) الحرمان من: 1- الحصول على الغذاء والماء الكافيين؛ 2- الوصول إلى المساعدات الإنسانية- بما في ذلك الوقود الكافي والمأوى والملابس والنظافة والصرف الصحي؛ 3- الإمدادات والمساعدة الطبية؛ (ج) تدمير الحياة الفلسطينية في غزة.<sup>63</sup>

**سادساً**، على دولة إسرائيل، أن تضمن عدم ارتكاب أي أفعال موصوفة في النقطتين (4) و(5) أو المشاركة في التحريض المباشر والعلني أو محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية، أو التآمر أو التواطؤ في ذلك، **سابعاً**، على دولة إسرائيل أن تتخذ تدابير فعالة لمنع إتلاف الأدلة المتعلقة بالادعاءات، وضمان الحفاظ عليها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين ألا تعمل إسرائيل على منع أو تعيق وصول بعثات تقصي الحقائق والتقويضات الدولية والهيئات الأخرى إلى غزة، **ثامناً**، يجب على إسرائيل أن تقدم تقريراً إلى المحكمة عن جميع التدابير المتخذة لتنفيذ هذا الأمر (بموجب التدابير المؤقتة) خلال أسبوع واحد، اعتباراً من تاريخ صدوره، وبعد ذلك على فترات منتظمة وفقاً لما تأمر به المحكمة، حتى تصدر قرارها النهائي في القضية. ، **تاسعاً**، على دولة إسرائيل أن تمتنع عن أي إجراء وأن تضمن عدم اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى تفاقم النزاع المعروف على المحكمة أو إطالة أمده أو أن تجعل حله أكثر صعوبة.<sup>64</sup>

بالإضافة إلى رفع منظمة العفو الدولية دعوى للمحكمة الجنائية الدولية ، الاثنين 20 نوفمبر 2023، حثت المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية على "اتخاذ إجراءات فورية وملموسة لتسريع التحقيق في جرائم الحرب بقطاع غزة". وقدمت ما وثقته من خسائر وضحايا السابق الإشارة إليهم ، وأضافت المنظمة في تقرير لها، أن القوات الإسرائيلية أظهرت مجدداً "لامبالاة تقشعر لها الأبدان إزاء الخسائر الكارثية التي لحقت بالمدنيين بسبب قصفها المستمر بلا هوادة لقطاع غزة"، هلى الجانب الأخر وثقت منظمة العفو الدولية كيف أطلقت حماس، وغيرها من الجماعات المسلحة، صواريخ عشوائية على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023،

<sup>60</sup>سيلين غريبت، مرجع سابق ، ص. 4.

<sup>61</sup> الموقع الرسمي للأمم المتحدة ، جنوب أفريقيا تقاضي إسرائيل في محكمة العدل الدولية بتهمة "الإبادة الجماعية" في غزة، نشرت في 29 ديسمبر 2023،

<https://news.un.org/ar/story/2023/12/1127327>

<sup>62</sup> الموقع الرسمي للأمم المتحدة، جلستا استماع علنيتان في محكمة العدل الدولية حول دعوى جنوب أفريقيا ضد إسرائيل بخصوص غزة، نشر في 3 يناير 2024،

<https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127407>

<sup>63</sup> الموقع الرسمي للأمم المتحدة، جنوب أفريقيا تقدم مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية بشأن اتهامها لإسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة، تم النشر في 11 يناير 2024 ،

<https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127607>

<sup>64</sup> الموقع الرسمي للأمم المتحدة، جنوب أفريقيا تقدم مرافعتها أمام محكمة العدل الدولية بشأن اتهامها لإسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة، تم النشر في 11 يناير 2024 ،

<https://news.un.org/ar/story/2024/01/1127607>

وأرسلت مقاتلين ارتكبوا جرائم حرب، مثل القتل الجماعي المتعمد للمدنيين واحتجاز الرهائن" ويضيف التقرير أنه وفقاً للسلطات الإسرائيلية، فإنه لا يزال ما لا يقل عن 239 شخصاً، بينهم 33 طفلاً، رهائن لدى حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في غزة.<sup>65</sup>

وتجدر الإشارة إلى إختلاف تصنيف حكومات العالم لحركة حماس ، حيث صنفت الدول الغربية وبعض الدول العربية حماس كحركة إرهابية كل من الدول : أستراليا: أدرج الجناح العسكري لحركة حماس، وهي كتائب عز الدين القسام، بوصفها منظمة إرهابية، كندا : موجب قانون مكافحة الإرهاب، تدرج الحكومة الكندية في الوقت الحالي اسم حركة حماس ككيان إرهابي، وبذلك وضعت بوصفها جماعة إرهابية، منذ عام 2002،. الإتحاد الأوروبي : حدد الاتحاد الأوروبي أن حماس جماعة إرهابية منذ عام 2003. وفي ديسمبر 2014، أمرت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي بإزالة حماس من السجل. وذكرت المحكمة أن هذه الخطوة تقنية وليست إعادة تقييم تصنيف حماس ك جماعة إرهابية. وفي مارس 2015، قرر الاتحاد الأوروبي إبقاء حركة حماس على قائمتها السوداء المتعلقة بالإرهاب "على الرغم من قرار المحكمة المثير للجدل"، مستأنفاً حكم المحكمة. ولا تزال حماس مدرجة في القائمة اعتباراً من يناير 2017،، إسرائيل: تقول وزارة الخارجية الإسرائيلية، "إن حماس تحتفظ بهيكل أساسي إرهابي في غزة والضفة الغربية، وتعمل على تنفيذ الهجمات الإرهابية في الأراضي الفلسطينية وإسرائيل، اليابان: اعتباراً من عام 2005، قامت اليابان بتجميد أصول 472 من الإرهابيين والمنظمات الإرهابية، بما فيها حماس. لكن في عام 2006 اعترفت علناً أن حماس فازت في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 ديمقراطياً، الأردن: حظرت حركة حماس في عام 1999. رفض الأردن في عام 2013 طلبات السماح لحماس بالعودة.<sup>66</sup>

نيوزيلندا : أدرج الجناح العسكري لحماس، كتائب عز الدين القسام، بوصفه كيانا إرهابيا منذ عام 2010، السعودية : حظرت جماعة الإخوان المسلمين في عام 2014 ووصفتها بأنها منظمة إرهابية. وفي حين أن حماس غير مدرجة على وجه التحديد، فقد ذكر مصدر سعودي غير رسمي أن القرار يشمل أيضاً فروعها في بلدان أخرى، بما فيها حماس، المملكة المتحدة: أدرج اسم كتائب عز الدين القسام بوصفها منظمة محظورة بموجب قانون الإرهاب منذ عام 2001، لكن حماس ككل غير مدرجة في القائمة، وبالطبع الولايات المتحدة: تعتبر حماس "منظمة إرهابية أجنبية" ووضع قادتها على قائمة جوائز العدالة الدولية<sup>67</sup>، مصر: في فبراير 2015، حددت محكمة الأمور المستعجلة حماس منظمة إرهابية، كجزء من حملة لقمع حركة الإخوان المسلمين في أعقاب الانقلاب الذي وقع في عام 2013. واتهمت المحكمة حماس بالقيام بهجمات إرهابية في مصر عن طريق الأنفاق التي تربط شبه جزيرة سيناء بقطاع غزة. وفي 2014، حظرت المحكمة نفسها أنشطة حماس في مصر، وأمرت بإغلاق مكاتبها، واعتقال أي عضو من أعضاء حركة حماس في البلاد. في يونيو 2015، ألغت محكمة الأمور المستعجلة الحكم القضائي الذي يعتبر حماس منظمة إرهابية.

على النقيض صنفت الكتلة الشرقية وبعض الدول الأخرى حماس كحركة مقاومة، الصين : اعتباراً من عام 2006، لا تسمي الصين منظمة حماس منظمة إرهابية، وتعترف بأنها الكيان السياسي المنتخب شرعياً في قطاع غزة الذي يمثل الشعب الفلسطيني. رغم المعارضة الأمريكية والإسرائيلية، التقت الحكومة الصينية بكبير ممثلي حماس، محمود الزهار، الذي سبق أن شغل منصب وزير الخارجية الفلسطيني، خلال منتدى التعاون الصيني - العربي في بيجين الذي عقد في يونيو 2006، وأجرت محادثات ثنائية مباشرة مع حماس والعالم العربي. وبالإضافة إلى ذلك، وخلال الشهر نفسه، أوضح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية كذلك موقف الصين المؤيد للفلسطينيين فيما يتعلق بحماس على الرغم من المعارضة الأمريكية والإسرائيلية لروابط الصين وعلاقتها الوثيقة مع المنظمة، مصرحاً: "إننا نعتقد أن الحكومة الفلسطينية ينتخبها الشعب هناك بصورة قانونية، وأنه ينبغي احترامها"، روسيا: روسيا لا تصنف حماس منظمة إرهابية وعقد محادثات مباشرة مع حماس في 2006 بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، مشيرة إلى أنها فعلت ذلك للضغط على حماس لنزول العنف والاعتراف بإسرائيل. قال مسؤول إسرائيلي إن روسيا ستخفض علاقاتها بحماس، سويسرا: لا تصنف سويسرا حركة حماس كمنظمة إرهابية. وفقاً للحياد السويسري، فإن سياستها المتعلقة بالاتصال بالجهات الفاعلة الرئيسية في صراع ما تتسم بالشمول المحايد والسلطة التقديرية والواقعية. وتجري سويسرا اتصالات مباشرة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، بما في ذلك حماس، تركيا: اجتمعت الحكومة التركية مع قادة حماس في فبراير 2006، بعد فوز المنظمة في الانتخابات الفلسطينية. في عام 2010، وصف رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان بـ"المقاومين الذين يناضلون من أجل الدفاع عن أرضهم".<sup>68</sup>

ختاماً، على الرغم من الإستعراض السابق للقواعد القانونية الحاكمة للنزاعات المسلحة الدولية وآليات حلها السلمية والقسرية ، إلا أنها قواعد مقيدة بسياسات توازن القوى والتنافس بين الدول الدائمة في مجلس الأمن الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية في تنامي ظهور الصراعات الممتدة زمنياً وذات تكرارية ، وبالتالي ضمان

65 حرب غزة: هل تستجيب المحكمة الجنائية الدولية للمطالبات بتسريع التحقيق في جرائم الحرب؟، موقع الإخباري بي بي سي، نشر في 21 نوفمبر 2023، تم الزيارة 25 يناير 2024،

<https://www.bbc.com/arabic/interactivity-67487437>

66 أمن دولي - موقف دول أوروبا من حركة حماس ، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والإستخبارات ، وحدة الدراسات ، 4 نوفمبر 2023 ،

<https://www.europarabct.com/?p=91855>

67 الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية ، حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، جوائز العدالة، تمت الزيارة في 25 يناير 2024 ، - <https://rewardsforjustice.net/ar/rewards/>،

/hamas

68 خريطة "المواقف الدولية" من حركة "حماس" (إطار)، تركيا: وكالة أنباء الأناضول ، تمت الزيارة 25 يناير 2024 ، <https://www.aa.com.tr/ar/ /2428358>

التهديد الدائم للأمن الجماعي ، خاصة وأن الأمر لم يقتصر على الصراع بين طرفين أو كيانات دولية ومقاومة مشروعة مثال الصراع بين الإحتلال الإسرائيلي وفصائل المقاومة الفلسطينية بل إنتقل إلى الفئات المحمية والمدنيين وتنفيذ سياسات عقابية في صورة إبادة جماعية للفئات المحمية الأمر الذي يعد أحد المخاطر الناتجة من هذا الصراع واهتزاز ثقة الشعوب الدولية خاصة شعوب الدول الغربية ذات العضوية الدائمة في حكوماتها وسياسات دولهم في مجلس الأمن نظراً قدموه من صور مدلسة حول شكل الأشخاص المتطرفة ونسبها إلى العرب، تم كشف ذلك في الصراع الفلسطيني الأخير ، وكأن التاريخ يعيد نفسه ، نتيجة السياسات المستخدمة للصراع تاريخياً واستمراره منذ بداية الأزمة.

#### توصيات

- 1- إصلاح مجلس الأمن: من خلال إستحداث آلية إستيبان لمشاركة الشعوب في صناعة القرارحول القضايا التي تمس الأمن الجماعي داخل الجمعية العامة، تكون مؤشراتها ملزمة في صناعة القرار خاصة تدعم إلزام الدول بالقرارات الصادرة في قرار الإتحاد من أجل السلام ، بالإضافة توسيع العضوية الدائمة لتشمل تمثيل كافة الأعضاء غير الدائمة لتعبر عن التنوع الجغرافي لدول كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية والإتحاد الأوروبي والأفريقي وجامعة الدول العربية ، والبرازيل والهند، بالإضافة لإنشاء جهاز مراقبة على قرارات مجلس الأمن ملزم يفتي في مدى تناسب القرار الصادر عن المجلس لهدف المنظمة في حفظ السلم والأمن الدوليين يكون أعضائه من الدول غير الدائمة بالمجلس في حالة رفض أو تعطيل مقترح توسيع العضوية الدائمة
- 2- تصحيح مسمى حركة حماس داخل الحدود الجغرافية الفلسطينية فقط بأدراجها حركة مقاومة شعبية فلسطينية ، على أن تعترف بها السلطة الفلسطينية كذراع مقاومة مسلحة مشروعة.. وخروجها من تصنيف الجماعات الإرهابية المسلحة ، شرط أن يكون نطاق شرعيتها داخل إقليم الجغرافي للدولة الفلسطينية.
- 3- إعادة تصحيح الثغرات القانونية الغامضة بشأن حالات التدخل الإنساني ، على أن تكون تلك الآلية تحت إشراف وتوجيه المجلس الرقابي المستحدث السابق الإشارة إليه بنقطة 1 أو تحت إشراف وتفعيل جهاز الجمعية العامة فقط.
- 4- إقامة دعوى مسؤولية أطراف الحرب على إعادة إعمار غزة ، مع فرض تعويضات مالية على الجانب الإسرائيلي لمسؤوليته عن الإضرار العمد بالأبنية والمدن داخل غزة بالإستناد لقرار محكمة العدل الدولية والدعوى الجنائية بالإستناد لقرائن المنظمات الإنسانية .
- 5- إنشاء كتلت أمنى أفرو أوروغربي حلف أمنى إقليمي يقوم بالتدخل لحفظ الأمن في الشرق الأوسط في حالة إندلاع صراع وتأخر مجلس الأمن في إصدار قراره نتيجة الفيتو ، حرصاً على منع إستمرار مدة الصراع وزيادة الخسائر البشرية
- 6- الإنتهاء من توقيع إتفاق حل الدولتين بشكل نهائي ورفع الأمر للمحكمة العدل الدولية للإفتاء بالتصديق عليها وفقاً لميثاق المنظمة وإلزام الأطراف بالتصديق عليها إستناداً لقواعد توارث المعاهدات الدولية ، بالإضافة لتفعيل التدخل الإنساني بإرسال بعثة حفظ سلام لفرض الهدنة بين أطراف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لحين الإنتهاء من تصديق الأطراف عليها.

#### قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية

- 1- أحمد أبو الوفا، الوسيط في القانون الدولي العام ، القاهرة : دار النهضة العربية ،2012
- 2- أشرف عرفات أبو حجازة، إيمان فريد الديب،" الوجيز في قانون التنظيم الدولي"، القاهرة : كلية الحقوق جامعة القاهرة، الطبعة الثانية ،2011.
- 3- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة:مجلس الأمن،تمت الزيارة <https://www.un.org/securitycouncil/ar>،2022/11/29
- 4- إبراهيم رشوان عبد الفتاح، العمليات الإرهابية المحظورة دولياً في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، القاهرة رسالة ماجستير بكلية الحقوق، جامعة مدينة السادات، 2022
- 5- دروس من حروب إسرائيل في غزة" ، دراسة يقدمها مركز RAND للسياسات العامة ، 2017 ، [https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_briefs/RB9900/RB9975/RAND\\_RB9975z1.arabic.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_briefs/RB9900/RB9975/RAND_RB9975z1.arabic.pdf)
- 6- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية ، حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، جوائز العدالة، تمت الزيارة في 25 يناير 2024 ، <https://rewardsforjustice.net/ar/rewards/-hamas>
- 7- خريطة "المواقف الدولية" من حركة "حماس" (إطار)، تركيا: وكالة أنباء الأناضول ، تمت الزيارة 25 يناير 2024 ، <https://www.aa.com.tr/ar/> /2428358
- 8- سلوى يوسف الإكبابي ، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على تفسير وتطوير قواعد القانون الدولي ، المجلة الدولية للفقهاء والقضاء والتشريع، المجلد 4 ، العدد 1 ، 2023 ، ص 228 - 293
- 9- سيلين غيريت ، لماذا تواجه الأمم المتحدة انتقادات بسبب أوكرانيا وغزة؟، بي بي سي - الخدمة العالمية، 24 يناير 2024،



- <https://www.bbc.com/arabic/articles/ckkv0kkr7dno>
- 10- عادل ماجد، المواجهة القانونية لجرائم الإبعاد القسري وتهجير السكان في قطاع غزة، القاهرة: دورية مجلة الملف المصري الإلكترونية، مركز الأهرام الإستراتيجي، عدد 111، لعام 2023.
- 11- ماهر ملندي، ماجد الحمون، الوجيز في القانون الدولي الإنساني، دمشق: الجامعة الافتراضية السورية 2018 / <https://pedia.svuonline.org>
- 12- مرغنى حيزم مجد الدين، رسالة ماجستير "حفظ الأمن الجماعى من خلال ميثاق الأمم المتحدة"، الجزائر: كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010/2009
- 13- ما هي الأسباب التي دفعت حماس لشن هجومها الخاطف على إسرائيل؟، bbc website news، 2023، <https://www.bbc.com/arabic/articles/c4n6d1jjlyeo>
- 14- مارك لوين، حرب غزة: نتائهاو يرفض علناً المسعى الأمريكى لإقامة دولة فلسطينية ، القدس ، بى بى سى نيوز ، 19 يناير 2024، <https://www.bbc.com/arabic/articles/clkwkkzjv01o>
- 15- هدير داود، أثر الدور المصرى فى حرب غزة على مفاوضات سد النهضة فى ظل إدارة بايدن، ألمانيا: المركز الديمقراطى العربى، 2021، <https://democraticac.de/?p=77045>
- 16- هدير داود، أثر النزاع المسلح السودانى على الأمن القومى المصرى ، لصراع المسلح السودانى العوامل التداعيات - التحديات، المركز الديمقراطى العربى - كتاب إصدارات إستراتيجية رقم 0045، 27 أغسطس 2023،
- 17- هدير داود، أثر الحرب الروسية الأوكرانية على حفظ السلم والأمن الدولى منذ 2022، برلين: كتيب الندوة العلمية الموسوم بـ: - الصراع الروسى الأوكرانى وتداعيات عام من الحرب ، المركز الديمقراطى العربى، 17 مارس 2022.
- 18- هدير حسن داود، الأمن الجماعى والتدخل الإنسانى ومجلس الأمن: بين النصوص النظرية والتداعيات الواقعية، الجزائر : ملتقى جامعة البويرة 2022.
- ثانيا: المراجع الأجنبية
- 1- Paul Romita, (DIS)UNITY IN THE UN SECURITY COUNCIL: VOTING PATTERNS IN THE UN'S PEACE AND SECURITY ORGAN , New York: , The City University of New York, 2018.
- 2- richard gowan , Navigating the Storms at the UN Security Council, international crisis group research assosiation, 2020